



Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(6)/3/Add.1
11 July 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة السادسة

مدريد، ٤-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيبها المؤسسية

تقرير بشأن التنفيذ المعزز للالتزامات الناشئة عن الاتفاقية

تقرير بشأن التنفيذ المعزز للالتزامات الناشئة عن الاتفاقية

مذكرة مقدمة من الأمانة*

إضافة

خيارات تمويل الأهداف المتعلقة بمكافحة تردي الأراضي والتصحر

موجز

تولت الآلية العالمية إعداد هذا التقرير تنفيذاً للمقرر ٤/م-٧ بالتشاور مع مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا. وهو يعرض خيارات تمويل العمليات والوسائل والأدوات الرئيسية لرصد وتوجيه التقدم المحرز على الصعيد الوطني في الميادين البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية والمالية ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتقوم خيارات التمويل المشروحة في هذا التقرير على أساس الخبرة التي اكتسبتها الآلية العالمية في مجال تشجيع حشد الموارد من أجل تنفيذ برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية، وعلى أساس عدد من دراسات الحالات الإفرادية، والتجارب التي خاضتها بلدان ومنظمات عديدة والدروس التي استخلصتها. ويتضمن التقرير أيضاً استعراضاً عاماً للهيكل المالي الدولي الذي يحرّك عملية تخصيص الموارد من أجل التنمية، وتحليلاً لفرص التمويل الناشئة في القطاعين العام والخاص. ويبحث فيما تتسم به هذه التطورات من أهمية وما تتيحه من إمكانات في مجال تمويل أنشطة الاتفاقية ويقدم إلى واضعي السياسات توصيات بشأن خيارات بديلة. ورغم أن هذا التقرير يتضمن إشارات وأمثلة مستمدة من تجارب وطنية، فإنه لا يعكس بالضرورة آراء البلدان المعنية. ويستنسخ التقرير دون تحرير رسمي من جانب الأمانة.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب ضيق الوقت الفاصل بين الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٦- ١	أولاً - موجز تنفيذي
٤	١٨- ٧	ثانياً - مقدمة
٦	٣٢-١٩	ثالثاً - مؤشرات التقدم المحرز في مجال مكافحة التصحر
٦	٢٤-٢١	ألف - المؤشرات البيوفيزيائية
٧	٢٨-٢٥	باء - المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية
٨	٣٢-٢٩	جيم - المؤشرات المالية
٩	٤٥-٣٣	رابعاً - أهداف الاتفاقية
١٠	٣٨-٣٦	ألف - الأهداف الطويلة الأجل
١٠	٤٢-٣٩	باء - الأهداف الوسيطة
١١	٤٥-٤٣	جيم - الأهداف الفورية
١٢	٧٣-٤٦	خامساً - خيارات لتمويل الأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف الاتفاقية
١٤	٥٨-٥٠	ألف - إنشاء نظم الرصد والتقييم
١٥	٦٤-٥٩	باء - أنشطة رفع المستوى
١٦	٧٣-٦٥	جيم - الاستثمارات الميدانية
١٨	٧٩-٧٤	سادساً - الاستنتاجات

المرفقان

٢٠	الأول - ملخص لمؤشرات وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
٢١	الثاني - Submission from parties

أولاً - موجز تنفيذي

١- يقدم هذا التقرير استعراضاً عاماً لخيارات تمويل الأنشطة الموجهة نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بمكافحة التصحر وتردي الأراضي. وعملاً بأحكام المقرر ٤/م-٧، تولت لجنة العلم والتكنولوجيا إعداد الأهداف والمؤشرات المشار إليها في هذه الورقة على ضوء المشاورات التي عقدت بين مكتب اللجنة والمجتمع العلمي والآلية العالمية.

٢- وقد استُمدت هذه الأهداف من فئة فرعية من جميع المؤشرات المتاحة المستخدمة في الوقت الراهن على الصعيدين الوطني والدولي لقياس التقدم المحرز في مجال تنفيذ الاتفاقية. ولا تندرج هذه الأهداف ضمن أفق بعيد المدى، بل إنها وُضعت لكي تُحقق في غضون فترة زمنية قصيرة بنحو سنتين أو ثلاث سنوات. وبالتالي يجب أن يُنظر لها كأهداف فورية تتسم بأهمية رئيسية في توجيه عمل أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحقيق الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل والنتائج الإنمائية المحددة في الخطط أو البرامج الاستراتيجية والتنفيذية لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

٣- وتشمل المؤشرات المختارة ثلاثة ميادين أساسية تتصل بمكافحة التصحر وتردي الأراضي، وهي تحديداً الميادين البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية والمالية. وفي هذا الصدد، تعكس المؤشرات النتائج الأولية التي تمخضت عنها المناقشات المعقودة في إطار الفريق العامل المخصص المعني بتحسين إجراءات تبليغ المعلومات والفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات المعني بوضع مشروع خطة وإطار عمل استراتيجيين لمدة عشر سنوات لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٤- والتركيز على أهداف فورية، اختيار مرده الأسباب التالية. أولاً، يُراد من هذه الأهداف أن تبقى ضمن حدود الأهداف المرسومة في المدى البعيد والمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية (المادتان ٢ و ٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر). ثانياً، وقت صياغة هذا التقرير لم يفرغ الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات من عمله بشأن الأهداف والمقاييس والمؤشرات الخاصة بمشروع خطة وإطار العمل الاستراتيجيين لمدة عشر سنوات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية. ثالثاً، لم يتسن للجنة العلم والتكنولوجيا عقد دورة رسمية لوضع استجابة شاملة للمقرر ٤/م-٧. ولا يُراد من قائمة الأهداف المقترحة أن تكون نهائية وحصرية وشمولية، بل ينبغي اعتبارها بمثابة خطوة أولى نحو استحداث المزيد من التفكير والمناقشات بهدف تحديد قائمة أشمل بالمقاييس والأهداف.

٥- وتبرز خيارات التمويل المشروحة في هذه الورقة الفرص الكثيرة التي تتوفر للبلدان والمعوقات التي تعترض عادة تنفيذ برامج العمل الوطنية. ورغم أن هذه الخيارات تستند إلى تجارب حقيقية وأمثلة ملموسة جرى جمعها على الصعيدين الوطني والدولي، فإنها لا تتسم بطابع ملزم أو شمولي، بل إن الغرض منها هو تيسير تقاسم المعارف وتعزيز فعالية المعونة وحفز الحوار في مجال السياسات العامة بشأن قضية حشد الموارد المالية التي تتسم بأهمية بالغة لنجاح تنفيذ الاتفاقية.

٦- وفي هذا الصدد، يُعرض على مؤتمر الأطراف نخبة من خيارات التمويل الابتكارية. ويعتمد بعض هذه الاقتراحات، ولكن ليس كلها، على نهج وأساليب ابتكارية في مجال تمويل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة التي ناقشها المجتمع الدولي خلال الفترة الأخيرة.

ثانياً - مقدمة

٧- تدعو المادة ١٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر البلدان المتأثرة الأطراف إلى أن تتوخى في برامج عملها الوطنية وضع تدابير لرصد التقدم المحرز في مجال تنفيذ الاتفاقية. وتطلب المادة ١٦ صراحةً إلى جميع الأطراف، حسب قدرات كل منها، "أن تُدمج وتُنسق جمع وتحليل وتبادل البيانات والمعلومات ذات الصلة، القصيرة الأجل والطويلة الأجل، لضمان المراقبة المنهجية لتردي الأراضي في المناطق المتأثرة، وفهم عمليات وآثار الجفاف والتصحر وتقييمها على نحو أفضل".

٨- وانطلاقاً من روح الاتفاقية، تُعتبر القدرة على رصد المتغيرات ذات الصلة، وقيام نظم للإنذار المبكر، وفهم الروابط بين التصحر والظواهر الأخرى، والقدرة على تقييم، ومنع، آثار التصحر كعناصر تشكل جزءاً لا يتجزأ من النهج المتكامل والاستراتيجي المطلوب اتباعه لمكافحة التصحر وتردي الأراضي في المدى البعيد بشكل فعال.

٩- ولهذا الغرض، إن تحديد المؤشرات البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية والمالية المناسبة التي تسمح بقياس التقدم المحرز في مجال تنفيذ الأهداف أو الغايات المتفق عليها، يتسم بأهمية مركزية. وقد أُتبع في إطار الاتفاقية نهج قاعدي متدرج نحو الأعلى يقوم على أساس المعارف المحلية ودراسات الحالات الفردية القطرية والخبرة العملية لتحديد المقاييس والمؤشرات الرئيسية.

١٠- وخلال عملية لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالتصحر، قُدِّم تقرير يتضمن اقتراحات تتعلق بمؤشرات رصد تنفيذ الاتفاقية، وهو تقرير تضمن مجموعة أولى من التوصيات المتعلقة بوضع مؤشرات قياس الأثر. وبوجه خاص، أشارت اللجنة في جلستها العاشرة والختامية إلى أنه "ينبغي اختيار عدد محدود فقط من المؤشرات. وينبغي أن تتفق هذه المؤشرات مع المشاكل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية. وينبغي أيضاً أن تمثل هذه المؤشرات المنطقة قيد البحث، مع مراعاة العوامل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، ولا سيما الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية المحلية. وينبغي أن تكون المؤشرات بسيطة وقابلة للاستعمال فوراً من جانب الأطراف المعنية".

١١- وقد أنجز هذا العمل فريقاً خبيراً مخصصاً ساهما بوضع عناصر منهجية لتحديد مؤشرات قياس الأثر (ICCD/COP(1)/CST/3/Add.1) ولتطبيق هذه المؤشرات (ICCD/COP(2)/CST/3/Add.1). وأوصى الفريقان، في جملة ما أوصيا به، على وجه الخصوص "بالتركيز على عدد قليل من القضايا الرئيسية التي ينبغي تعيينها وترتيب أولوياتها مع تحديد النتائج المتوقعة" و"اختيار المؤشرات التي تكون البيانات الخاصة بها متاحة فعلاً أو يمكن الحصول عليها بتكاليف معقولة".

١٢- ومنذ ذلك التاريخ أحرز تقدم كبير على الصعيد الإقليمي في مجال تنسيق المقاييس والمؤشرات بفضل العمل الذي تولى تنسيقه عدد من شبكات البرامج المواضيعية، ونتيجة للعمل الذي اضطلعت به الآلية العالمية بشأن وضع منهجيات موحدة لجمع وتحليل المعلومات عن الموارد المالية وتدفقات الاستثمار ذات الصلة.

١٣- وبعد أن أشار مؤتمر الأطراف إلى التقدم الكبير المحرز في مجال إعداد المقاييس والمؤشرات من قبل كل من اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل في أفريقيا والأطراف في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، طلب إلى هذه المنظمات أن تقدم إلى لجنة العلم والتكنولوجيا تقريراً مرحلياً عن ذلك. وقد أكد هذا التقرير أهمية إيجاد أدوات تتيح قياس الجهود المبذولة وتحديد الثغرات وضمان التنفيذ التام لبرامج العمل على كافة المستويات.

١٤- وحسب هذا التقرير، يتطلب هذا إنشاء "نظم وطنية لتجميع وتجهيز ورصد بيانات جغرافية المرجع متعددة المصادر والمقاييس على نحو يساهم في تطوير رصد وتقييم برامج العمل الخاصة بمكافحة التصحر". وبالأخص، إن أي نظام شامل للرصد والتقييم ينشأ بهدف مكافحة التصحر، سيستلزم بالضرورة توفر ما يلي: ١- تقييم التصحر (أي التركيز على التغيرات في تردي الأراضي، أي القيام بأنشطة الرصد والمراقبة الإيكولوجيين)؛ ٢- تقييم الأثر (أي تقييم التغيرات البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية والمؤسسية والسلوكية)؛ و٣- تقييم العملية (أي قياس تنفيذ برامج العمل، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات المعقودة).

١٥- كما أقر التقرير المذكور أعلاه بأن "التعاون مع المؤسسات الأجنبية التي لديها بيانات أساسية عن الموارد الطبيعية في البلدان المتأثرة بالتصحر يتسم بأهمية أساسية بالنسبة لعملية الرصد والتقييم".

١٦- وقد شجع مؤتمر الأطراف، في المقرر ١٧/م أ-٦، الأطراف وجميع المنظمات المعنية على مواصلة مبادراتها الرامية إلى وضع مقاييس ومؤشرات خاصة بتنفيذ الاتفاقية، مع مراعاة الملاحظات والتوصيات التي تقدمت بها لجنة العلم والتكنولوجيا وفريق الخبراء التابع لها أثناء الدورة السادسة. وفي نفس القرار، شجع المؤتمر الأطراف على وضع واختبار واستخدام المقاييس والمؤشرات المناسبة، وبخاصة تلك التي تستهدف المستوى المحلي وإشراك المجتمع المدني، ولا سيما وضع مؤشرات لتنفيذ الاتفاقية من أجل استخدامها في برامج العمل الوطنية، وعلى الإبلاغ عن النتائج المحرزة إلى لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها السابعة.

١٧- وإضافة إلى ذلك، قرر مؤتمر الأطراف، في مقرره ٤/م أ-٧، أن يكون العمل المتعلق بالمقاييس والمؤشرات هو أكثر الأنشطة إلحاحاً بالنسبة للجنة العلم والتكنولوجيا خلال فترة السنتين المقبلة. ولذلك، شجع لجنة العلم والتكنولوجيا على مواصلة بذل الجهود، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تعزيز المقاييس والمؤشرات، وهي جهود ينبغي أن تفضي إلى تحديد أهداف يمكن تقديرها كما وزمناً وتكلفةً وتتصل بمكافحة تردي الأراضي والتصحر في المدى البعيد، وطلب إلى الآلية العالمية أن تعد وثيقة عن خيارات أدوات ومؤسسات وعمليات التمويل الدولي والمحلي الكفيلة بتحقيق الأهداف، بدءاً ببرامج العمل الوطنية والنظر مستقبلاً في إمكانية وضع برامج عمل دون إقليمية وإقليمية، بالتعاون مع أعضاء لجنة التيسير، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة.

١٨- واستجابة للمقرر ٤/م-أ٧، أعدت الآلية العالمية هذا التقرير بالتشاور مع مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا. ويستند التقرير إلى الدراية الفنية التي اكتسبتها الآلية وخبرتها بوصفها الآلية المالية المكلفة بتعزيز حشد الموارد من أجل تنفيذ برامج العمل، كما يستند إلى خبرة بلدان ومنظمات في وضع واستخدام المقاييس والمؤشرات وفي تشغيل نظم الرصد والتقييم لأغراض مكافحة التصحر. كما يتضمن التقرير إشارات إلى الدراسات التي صدرت في الفترة الأخيرة بشأن التمويل الإنمائي.

ثالثاً - مؤشرات التقدم المحرز في مجال مكافحة التصحر

١٩- عملاً بمقررات مؤتمر الأطراف وتوصياته المذكورة أعلاه، وضعت لجنة العلم والتكنولوجيا مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها لرصد التقدم المحرز ورسم الأهداف بغية توجيه العمل المضطلع به على جميع المستويات لمكافحة التصحر وتردي الأراضي. ومعظم هذه المؤشرات، التي تعكس النتائج الرئيسية للمناقشات التي جرت في إطار المجتمع العلمي الدولي حول المقاييس والمؤشرات الخاصة باتفاقية مكافحة التصحر، قد خضعت فعلاً لاختبار تجريبي واستخدمت من قبل بلدان ومنظمات عديدة. وترد في المرفق الثاني أمثلة على تطبيق هذه المؤشرات.

٢٠- وتغطي المؤشرات ثلاثة مجالات أو ميادين ينبغي رصدها بغية معالجة بعض الجواجز الرئيسية التي تعترض الإدارة المستدامة للأراضي والعوامل التي تحركها، كما أقرها المجتمع الدولي، وتحديدًا في الميادين البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية والمالية. ووفقاً للمبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق المخصص المعني بالمقاييس والمؤشرات المعين من قبل مؤتمر الأطراف، جرى انتقاء عدد محدود من المؤشرات (اثنتان) لكل واحد من الميادين المذكورة أعلاه.

ألف - المؤشرات البيوفيزيائية

١- تصنيف وقياس المناطق المتأثرة بالاستناد إلى التعاريف الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر و/أو التعاريف المتاحة وطنياً

٢١- يتعلق هذا المؤشر برصد نوع ونطاق الأراضي المتردية في بلد ما و/أو على صعيد دون وطني. ويجدر بالإشارة إلى أن مصطلح *المناطق المتأثرة* يعني، حسب التعريف الوارد في المادة ١ من الاتفاقية، "المناطق القاحلة و/أو شبه القاحلة أو الجافة شبه الرطبة المتأثرة أو المهددة بالتصحر". وحسب نفس المادة، يُقصد بالمناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، "المناطق، خلاف المناطق القطبية وشبه القطبية التي تتراوح فيها نسبة الهطول السنوي إلى طاقة البحر والنتح بين ٠,٠٥ و ٠,٦٥".

٢٢- وهذه النسبة، التي تُسمى مؤشر الجفاف، قد اعتمدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الأطلس العالمي للتصحر لتحديد التصنيف التالي للمناطق المناخية:

- المناطق الشديدة الجفاف: مؤشر الجفاف > ٠,٠٥؛
- المناطق القاحلة: ٠,٠٥ > مؤشر الجفاف > ٠,٢٠؛

- المناطق شبه القاحلة: $0,20 > \text{مؤشر الجفاف} > 0,50$ ؛
- المناطق الجافة شبه الرطبة: $0,50 > \text{مؤشر الجفاف} > 0,65$ ؛
- المناطق الرطبة: مؤشر الجفاف $< 0,65$.

٢- رصد الأحداث المتصلة بالجفاف والتنبؤ بها

٢٣- يتعلق هذا المؤشر بقياس الظروف المناخية وأنماط الهطول بغية التنبؤ بالمخاطر والأحداث المتصلة بالجفاف وتتبعها. وفي هذا الصدد، يجدر بالتذكير بأن مصطلح "الجفاف" يعني، حسب التعريف الوارد في الاتفاقية، "الظاهرة التي تحدث طبيعياً وتوجد عندما ينخفض الهطول انخفاضاً ملحوظاً فيصبح دون المستويات الطبيعية المسجلة، مما يسبب اختلالاً هيدرولوجياً خطيراً يؤثر تأثيراً سلباً على نظم الإنتاج لموارد الأراضي". ودائماً حسب التعريف الوارد في الاتفاقية، يعني مصطلح تخفيف آثار الجفاف الأنشطة المتصلة بالتنبؤ بالجفاف والتي ترمي إلى تقليل ضعف المجتمع والنظم الطبيعية إزاء الجفاف". ولذلك يتسم هذا المؤشر بأهمية خاصة في مجال مكافحة التصحر، انطلاقاً من روح الاتفاقية.

٢٤- ويجدر بالإشارة إلى أن خطر الجفاف يستند إلى كل من تردد هذه الظاهرة وطبيعتها وامتدادها المكاني بالاقتران مع درجة تأثر سكان أو منطقة ما بهذه الظاهرة. ويرتبط مدى التأثر بدوره بالخصائص البيئية والاجتماعية للمنطقة ويمكن قياسه بالاستناد إلى قدرة المنطقة على اتخاذ إجراءات استباقية للوقاية من الجفاف والتصدي له ومقاومته والتخلص من آثاره^(١).

باء - المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية

١- التقدير الكمي للخسائر الاقتصادية الناجمة عن التصحر و/أو تردي الأراضي أو الجفاف، بما في ذلك تكاليف الفرص الضائعة والخسائر في رأس المال الطبيعي والبشري والاجتماعي

٢٥- من العوامل الهامة في الحد من التأثر بالتصحر والجفاف، هو القدرة على فهم آثارهما. ولا يخفى على أحد أن الجفاف والتصحر لهما عواقب أو آثار سلبية ليس على البيئة فحسب، وإنما أيضاً على الاقتصاد وبالتالي على المجتمع بأسره. وقد وضع هذا المؤشر لقياس الآثار السلبية للتصحر على القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني والعالمي. وتحدث هذه الآثار محلياً أو خارج الموقع أو عبر الحدود أو عبر الأقاليم. وبعبارة أخرى، يتصل هذا المؤشر بتقدير تكاليف التقاعس عن اتخاذ ما يلزم من إجراءات. ويقتضي هذا فهم الروابط بين التصحر والاقتصاد فهماً جيداً ووضعها في شكل يعكس الحالة الخاصة بكل بلد.

(١) اقتبس من التعريف المستخدم من قبل المركز الوطني للتخفيف من آثار الجفاف، الولايات المتحدة الأمريكية، <http://www.drought.unl.edu/>.

٢٦- ومثلما اقترح في حلقة عمل عقدت في الفترة الأخيرة بشأن تكاليف التقاعس عن اتخاذ ما يلزم من إجراءات^(٢)، ينبغي أن يعكس أي تقييم شامل لآثار التصحر تكاليف الفرص الضائعة أو الخسائر في إيرادات رأس المال الطبيعي والبشري والاجتماعي.

٢- تقدير كمي لعوائد الاستثمار في مشاريع مكافحة التصحر وتردي الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف

٢٧- يتعلق هذا المؤشر بتقييم الآثار الإيجابية أو نتائج قياس التدابير المتخذة لمكافحة التصحر أو السيطرة عليه أو عكس اتجاهه، وفقاً لما هو منصوص عليه في الاتفاقية. وتنص المادة ١ من اتفاقية مكافحة التصحر على أن مكافحة التصحر تشمل "الأنشطة التي تشكل جزءاً من التنمية المتكاملة للأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة من أجل التنمية المستدامة التي ترمي إلى: ١- منع و/أو خفض تردي الأراضي؛ و٢- إعادة تأهيل الأراضي التي تردت جزئياً؛ و٣- استصلاح الأراضي التي تصحرت".

٢٨- ومثلما هو الشأن بالنسبة إلى المؤشر السابق، ينبغي للتحليل أن يشمل الآثار الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والتي تمتد إلى خارج الموقع المترتبة على مشاريع مكافحة التصحر. ويقتضي هذا فهم العوامل التي تسهم في نجاح المشروع والروابط القائمة بين النتائج المتوقعة والمدخلات فهماً أفضل ووضعها في شكل يعكس الحالة الخاصة بكل بلد.

جيم - المؤشرات المالية

١- رصد الموارد المستثمرة في الأنشطة ذات الصلة

٢٩- أقرت وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة بأن نقص التمويل يشكل عاملاً من العوامل التي حالت دون نشر هذه الاتفاقية على النحو الأمثل. وأكدت تحاليل عدة، بما فيها التحليل الموقعي الذي استند إليه عمل الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات، الحاجة إلى زيادة التمويل^(٣). وبلاستناد إلى أفضل البيانات المتاحة، تولت بعض الدراسات والمنشورات الصادرة في الفترة الأخيرة حساب ما يلزم خلال السنوات القليلة

(٢) حلقة العمل الدولية بشأن كلفة التقاعس عن اتخاذ ما يلزم من إجراءات، وفرص الاستثمار في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ٤-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

(٣) "تشير وحدة التفتيش المشتركة إلى ثلاثة أسباب لهذه الفجوة المالية. أولاً، لم تلتزم البلدان المتقدمة الأطراف صراحة بتوفير موارد ثابتة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. ثانياً، حققت البلدان النامية الأطراف نجاحاً متواضعاً في إدراج أهداف الاتفاقية في خطط التنمية الوطنية وفي حشد الموارد الوطنية. ثالثاً، لم يدرج الشركاء في التنمية برامج اتفاقية مكافحة التصحر وأنشطتها في برامجهم ومشاريعهم". تقرير أعده مركز يونسفير وشركة الاستشارات البيئية المتكاملة في ناميبيا للدورة الثالثة للفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات.

القادمة من استثمار إضافي لإزالة الحواجز أمام الإدارة المستدامة للأراضي ولمنع تواصل تردي الأراضي^(٤). وركزت دراسات أخرى على وضع منهجية متماسكة ومتناسقة لتحديد الأنشطة ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والإبلاغ عن الالتزامات المالية وتدفقات الاستثمار المقترنة بذلك^(٥).

٣٠- ويشير هذا المؤشر إلى تحديد ورصد الاستثمارات في الأنشطة المتصلة بتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك جميع الاستثمارات المحلية والخارجية والعامّة والخاصة، بالاستناد إلى المنهجيات والمقاييس والنماذج المنسقة والمتماسكة التي قد يوصي بها الفريق العامل المخصص.

٢- معرفة الخيارات والمعوقات المتعلقة بتمويل برامج العمل الوطنية أو بمكافحة تردي الأراضي، والفرص المتاحة في هذا المجال

٣١- يتعلق هذا المؤشر بالموارد المالية المتاحة لتنفيذ برامج العمل الرامية إلى مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف. ويتصل أيضاً بالمعلومات المتعلقة بالفرص والمخاطر والحواجز الخاصة بتمويل النشاط أو البرنامج أو البلد أو المنطقة في إطار الاتفاقية.

٣٢- وفقاً للمادة ٢٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تشتمل الموارد المالية الواجب رصدها جميع مصادر وآليات التمويل الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف، ولا سيما: `١` المنح والقروض التسهلية؛ و`٢` التمويل الجديد والإضافي المقدم من مرفق البيئة العالمية؛ و`٣` الموارد اللازمة لتيسير نقل التكنولوجيا والمعارف والدراية الفنية؛ و`٤` الموارد المبتكرة، بما في ذلك موارد المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى التابعة للقطاع الخاص.

رابعاً - أهداف الاتفاقية

٣٣- رغم أن القائمة الواردة أعلاه لا تشمل سوى فئة فرعية من مجموع المؤشرات المتاحة المتصلة بمكافحة التصحر وتردي الأراضي، فإنها توفر قاعدة جيدة لتحديد مجموعة من الأهداف التي يمكن تقديرها كما وزمناً وتكلفةً، وفقاً لما ينص عليه المقرر ٤/م أ-٧. وفي إطار يقوم على النتائج، يرتبط نطاق الأهداف ومداهها بالإطار الزمني المحدد للإنجاز وبوسائل التنفيذ. وبالتالي، فإن النتائج الممكنة تحقيقها في المدى القصير، تشكل في الوقت نفسه منتجات ومدخلات في خريطة طريق متعددة المراحل تفضي إلى تحقيق النتائج الطويلة الأجل (انظر الشكل).

(٤) تشير دراسة من بين هذه الدراسات صدرت بعنوان "حشد الموارد وحالة تمويل الأنشطة المتصلة بمكافحة تردي الأراضي"، أعدت بالاشتراك بين الآلية العالمية ومرفق البيئة العالمية في عام ٢٠٠٦، إلى أن الاستثمارات الإضافية اللازمة لتحقيق جميع الفوائد المترتبة على الإدارة المستدامة للأراضي على المستوى المحلي والوطني والدولي تقدر بنسبة ١٠ إلى ١٥ في المائة سنوياً، بما في ذلك الاستثمار في الموارد المحلية.

(٥) أعدت الآلية العالمية، على سبيل المثال، ورقة بعنوان "نحو التنسيق والتوحيد: دليل منهجي مقترح لتحسين الإبلاغ المالي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر" أُحيلت في أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى الفريق العامل المخصص.

٣٤- وينطبق نفس المنطق على الأهداف التي رُسمت عند إعداد هذا التقرير. حيث إن الأهداف التي وُضعت لكي تحقق في فترة زمنية قصيرة بنحو سنتين أو ثلاث سنوات، تُراعي المنظور الطويل الأجل. وينبغي أن ينظر لهذه الأهداف كأهداف فورية سيساعد تحقيقها في بلوغ الأهداف الوسيطة، ومن ثم الأهداف الاستراتيجية الطويلة الأجل أو الأوسع نطاقاً، بحيث تكمل هذه الأهداف بعضها بعضاً. وتشكل الأهداف أو الغايات الفورية والوسيطة والطويلة الأجل عناصر أساسية في الإطار العام للنتائج.

٣٥- وفي انتظار مداوات الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية الذي وضعه الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات، يتيح هذا التقرير قاعدة للتفكير ويقدم نهجاً يقوم على سلسلة من النتائج يُؤمل أن يحفز على المزيد من العمل ويشجع على إجراء تحليل أشمل خلال الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف وبعدها.

ألف - الأهداف الطويلة الأجل

٣٦- يشير نص الاتفاقية بوضوح إلى الأهداف أو الغايات الطويلة الأجل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية. فالمادة ٢ من الاتفاقية تنص على ما يلي: "الهدف من هذه الاتفاقية هو مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات فعالة على جميع الأصعدة، مدعومة بتعاون دولي وترتيبات شراكة، في إطار نهج متكامل متنسق مع جدول أعمال القرن ٢١، بهدف الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة".

٣٧- وتحقيقاً لهذا الهدف، تضع الاتفاقية عدداً من المبادئ التوجيهية التي تدعو الأطراف إلى اتخاذ إجراءات منها التالية: ١- أن تعتمد نهجاً قائماً على مشاركة السكان والمجتمعات المحلية؛ و٢- أن تهيئ بيئة تمكينية لتسهيل العمل على الصعيدين الوطني والمحلي؛ و٣- أن تحسن التعاون والتنسيق على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي؛ و٤- أن تساعد في فهم طبيعة وقيمة الأراضي والموارد المالية الشحيحة في المناطق المتأثرة فهماً أفضل وتعمل من أجل استخدامها على نحو مستدام؛ و٥- أن تراعي الاحتياجات والظروف الخاصة للأطراف من البلدان النامية المتأثرة، ولا سيما أقلها نمواً، مراعاةً تامة.

٣٨- واقترحت لجنة العلم والتكنولوجيا في تقرير أعدته بشأن مؤشرات قياس الأثر^(٦). التمييز بين الأهداف العالمية (أي مكافحة التصحر؛ وتخفيف آثار الجفاف؛ والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة)، والأهداف التي تسهم في تحقيق ذلك (أي تحسين إنتاجية الأراضي؛ وإصلاح وتحسين الأراضي والموارد المائية وإدارتها على نحو مستدام؛ وتحسين أحوال المعيشة على مستوى المجتمعات المحلية) والأهداف المحددة (التي تحدد في إطار برامج العمل).

باء - الأهداف الوسيطة

٣٩- بينما تتصل الأهداف الطويلة الأجل بالرؤيا العامة والأثر الإنمائي المتوقع نتيجة تنفيذ الاتفاقية على جميع المستويات، فإن الأهداف الوسيطة تشير إلى الأهداف التنفيذية المطلوب بلوغها في غضون فترة زمنية أقصر.

٤٠ - وتتصل الأهداف الوسيطة بصورة رئيسية بتهيئة بيئة تمكينية لتسهيل تطوير وتكرار التدابير المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي وغيرها من التدابير الفعالة الرامية إلى مكافحة تردي الأراضي والحد من مدى ضعف المناطق المتأثرة والسكان المتضررين إزاء التصحر والجفاف. ويجدر بالإشارة إلى أن مشروع الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين لمدة ١٠ سنوات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية الذي تمخض عنه عمل الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات يمكن أن يشمل على مقاييس ومؤشرات محددة لفترة السنوات العشر المقبلة.

٤١ - ورغم أن مشروع الخطة الاستراتيجية لم ينجز بعد وقت تحرير هذا التقرير، فإنه يحدد خمسة مجالات عمل ذات أولوية تعتبر عموماً أساسية لدعم تحقيق رؤية الاتفاقية وأهدافها الاستراتيجية الطويلة الأجل. وتمثل هذه المجالات فيما يلي: ١- التوعية، و٢- إطار السياسات العامة، و٣- إدارة العلم والمعارف، و٤- بناء القدرات المؤسسية، و٥- التمويل ونقل التكنولوجيا.

٤٢ - ويتوقع أن يفضي العمل بشأن كل من هذه المجالات إلى تحقيق الأهداف التنفيذية المحددة في غضون فترة تتراوح بين أربع وست سنوات.

جيم - الأهداف الفورية

٤٣ - وفقاً لإطار العمل القائم على النتائج والمبين في هذا التقرير، تشير الأهداف الفورية إلى العمليات والوسائل والأدوات الرئيسية اللازمة لنجاح تنفيذ الاتفاقية على الصعيد القطري. وينبغي لهذه الأهداف، بوصفها مراحل هامة، أن تثير الاهتمام المباشر لجميع أصحاب المصلحة المعنيين وتوجه عملهم نحو إدارة البرامج الرامية إلى مكافحة التصحر والتخفيف من حدة آثار الجفاف وإدماجها ثم تطويرها وتنفيذها بشكل فعال.

٤٤ - وتمثل الأهداف الفورية، المستمدة من قائمة المؤشرات المعروضة في الفصل الثالث، والتي صيغت لأغراض هذا التقرير فيما يلي:

(أ) إنشاء نظم لرصد وتقييم تردي الأراضي على الصعيد القطري واستخدامها لتحديد المجالات أو القضايا الحاسمة ولتحديث الموجز القطري المضمن في التقارير الوطنية المقدمة إلى الاتفاقية؛

(ب) إنشاء نظم الإنذار المبكر للتأهب لمواجهة الجفاف وإدارته على الصعيد القطري واستخدامها لتوجيه التخطيط والاستجابة لحالات الطوارئ؛

(ج) فهم الآثار المباشرة وغير المباشرة (بما فيها الآثار التي تمتد إلى خارج الموقع والمتعددة الجوانب) للتصحر وتردي الأراضي والجفاف على الاقتصاد الوطني، وتقييمها بشكل منتظم من قبل البلد باستخدام منهجيات مصدق عليها من قبل المجتمع العلمي الدولي (بما في ذلك علماء الاقتصاد) وعرضها في التقارير الوطنية المقدمة إلى الاتفاقية في شكل قيمة مطلقة ونسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو في أية أشكال أخرى، حسب ما هو متاح؛

(د) تحليل الفوائد المتأتية من سلع وخدمات النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة، وأنشطة الإدارة المستدامة للأراضي وغيرها من المشاريع ذات الصلة المضطلع بها داخل القطر، وذلك باستخدام منهجيات مصدق عليها من قبل المجتمع الدولي، وتقديرها تقديراً كميّاً وعرضها في التقارير الوطنية كقيمة مطلقة وكمعدل عائد اقتصادي؛

(هـ) إنشاء نظام مُنسق للرصد المالي على صعيد القطر أو المؤسسة، وتحديثه بشكل منتظم بمعلومات عن الاستثمارات ذات الصلة (الالتزامات/المصروفات)، واستخدامه لإنجاز استعراضات لحافظة الأوراق المالية ووضع مرفقات مالية موحدة تُدرج في التقارير الوطنية المقدمة إلى الاتفاقية؛

(و) وضع استراتيجيات مالية وطنية شاملة على المستوى القطري واستخدامها لدعم الجهود المبذولة لحشد الموارد المالية لتنفيذ برنامج العمل الوطني بالاعتماد على مصادر تمويل محلية وخارجية ومبتكرة.

٤٥ - يتيح الجدول الوارد في المرفق الأول، والذي أحاله مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا إلى الآلية العالمية في أيار/مايو ٢٠٠٧، عرضاً موجزاً للمؤشرات والأهداف المختارة. ورُسمت هذه الأهداف لكي تُحقق في غضون فترة زمنية حُددت بنحو سنتين إلى ثلاث سنوات. وترد في المرفق الثاني أمثلة على ما تضطلع به البلدان من عمل لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك معلومات عن التكاليف المتكبدة، ومصادر التمويل، وأصحاب المصلحة المعنيين والدروس المستخلصة.

خامساً - خيارات لتمويل الأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف الاتفاقية

٤٦ - يوجد نظرياً عديد المصادر التي يمكن أن تتيح التمويل اللازم لتحقيق الأهداف المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر. وتشمل هذه المصادر بصورة أساسية الموارد العامة المتأتية من الميزانيات المحلية (أي الحكومة المركزية والسلطات اللامركزية) أو من مصادر خارجية (أي المساعدة الإنمائية الرسمية). وبتهيئة الظروف الملائمة، يمكن للمصادر الخاصة وشبه الخاصة، بما في ذلك المؤسسات، وشركات القطاع الخاص، وآليات السوق، والمنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني، أن تؤدي دوراً متزايداً في هذا المجال، وبخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الميدانية.

٤٧ - وتختلف خيارات التمويل من بلد إلى آخر وترتبط بنوع النشاط. ولأغراض هذه الوثيقة، يُميّز بين الخيارات المتاحة لتمويل الأنشطة التالية:

(أ) إنشاء نظم الرصد والتقييم (أي الأهداف الفورية)؛

(ب) أنشطة رفع المستوى (أي الأهداف الوسيطة)؛

(ج) الاستثمارات الميدانية (أي الأهداف الطويلة الأجل).

الشكل - الأهداف الإرشادية لاتفاقية مكافحة التصحر وخيارات التمويل

الاستثمارات الميدانية		أنشطة رفع المستوى		بناء القدرات في مجالي الرصد والتقييم	
الأهداف الطويلة الأجل	المدخلات/الأنشطة	الأهداف الوسيطة	المدخلات/الأنشطة	الأهداف الفورية	المدخلات/الأنشطة
<ul style="list-style-type: none"> تحسين ظروف عيش السكان المتأثرين تحسين وضع النظم الإيكولوجية المتأثرة الفوائد العالمية المتأتية من الإدارة المستدامة للأراضي توفير موارد مستدامة لدعم تنفيذ الاتفاقية 	<ul style="list-style-type: none"> برامج لإدارة الأراضي والمياه على نحو مستدام برامج للتخفيف من آثار الجفاف خطط التأمين ضد الجفاف برامج للتكيف مع تغير المناخ برامج الطاقة المتجددة برامج للتكيف البيئي برامج قطاعية أخرى ذات صلة 	<ul style="list-style-type: none"> إذكاء التوعية وتعزيز الاتصال بيئة تمكينية الشراكات والشبكات التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى معارف متينة في المجالين العلمي والتقني إدماج الإدارة المستدامة للأراضي/اتفاقية مكافحة التصحر تحديد مصادر مالية وآليات تمويل ابتكارية 	<ul style="list-style-type: none"> الدعوة والتوعية والتثقيف الإطار السياسي والمؤسسي العلم والتكنولوجيا والمعارف تقييم الاحتياجات في مجال بناء القدرات التمويل ونقل التكنولوجيا 	<ul style="list-style-type: none"> نظم رصد وتقييم تردي الأراضي نظم الإنذار المبكر نظم تقييم الاقتصاد الكلي نظم تقييم الأثر نظم التتبع المالي استراتيجيات التمويل الوطنية 	<ul style="list-style-type: none"> المؤشرات البيوفيزيائية المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية المؤشرات المالية

خيارات التمويل	خيارات التمويل	خيارات التمويل
<ul style="list-style-type: none"> المصادر العامة (محلية/أجنبية) مرفق البيئة العالمية المصادر الخاصة الشراكات بين القطاعين العام والخاص 	<ul style="list-style-type: none"> المصادر العامة (محلية/أجنبية) مرفق البيئة العالمية الآلية العالمية 	<ul style="list-style-type: none"> المصادر العامة (محلية/أجنبية) مرفق البيئة العالمية الآلية العالمية
عملية قائمة بذاتها	عملية الحفز التي تحركها اتفاقية مكافحة التصحر	

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذا الجدول إرشادية فقط. ويتوقع أن تُحدّد أهداف يمكن تقديرها كما وزمنًا وكلفةً في سياق مشروع الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين لمدة ١٠ سنوات لتعزيز تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

٤٨- ويهدف هذا الفصل إلى تقديم استعراض عام لجميع الخيارات المتاحة لتمويل هذه الأنشطة. ويرد في هذا الفصل شرح لعدد من مصادر التمويل الممكنة التي جرى تحديدها بالاستناد إلى دراسات حالات إفرادية حقيقية وتجارب قطرية (يرد بعضها في المرفق الثاني). وإلى جانب هذا التقرير، الذي يهدف إلى تقديم مبادئ توجيهية عامة، لا بد من إجراء المزيد من التحليل المتعمقة وعلى الصعيد الوطني لتحديد فرص التمويل الفعلية المتاحة لتلبية الاحتياجات الخاصة لبلد ما.

٤٩- وبما أن الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات لم يستكمل بعد، زمن تحرير هذا التقرير، استعراضه للأهداف الوسيطة والطويلة الأجل، فإن التحليل التالي يركز على خيارات التمويل المتعلقة بالأهداف الفورية.

ألف- إنشاء نظم الرصد والتقييم

٥٠- يتعلق جميع الأهداف الفورية المعروضة في الفصل الرابع بإنشاء نظم للرصد والتقييم لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف. وسواء تعلق الأمر بالميدان البيوفيزيائي أو الاجتماعي والاقتصادي أو المالي، يجب إنشاء هذه النظم لزيادة قدرة البلدان المتأثرة على إعداد الخطط ومكافحة ظاهري تردي الأراضي والجفاف ومراقبتها وتصميم تدابير سريعة الاستجابة تتسم بأكثر فعالية وكفاءة.

٥١- وهذه الفئات من أنشطة بناء القدرات، الموجهة إلى مؤسسات الحكومة المركزية والسلطات اللامركزية والمجتمعات المحلية في المناطق المتأثرة، تمول عادة من مصادر عامة، ولا سيما من الميزانيات المحلية. ويمكن الحصول على موارد إضافية من مصادر عامة خارجية (كالوكالات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف). ونظراً لتغير طرائق تخصيص المعونة، يجب، تحقيقاً لهذا الغرض، أن تُدرج أنشطة بناء القدرات المذكورة أعلاه في أطر الاستثمار التي تحدد الأولويات الإنمائية الوطنية في إطار برامج إنمائية جامعة.

٥٢- وإلى جانب الميزانيات المحلية والأشكال السائدة للتمويل الإنمائي، تتوفر خيارات قليلة لتمويل أنشطة بناء القدرات المتصلة بالمراحل الأولى لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر على المستوى القطري. وتمثل هذه الخيارات بصورة رئيسية في الآليات والأدوات والمرافق والصناديق المالية الخاصة باتفاقية مكافحة التصحر.

٥٣- وللآلية العالمية، بوصفها الآلية المالية المنشأة في إطار الاتفاقية، دور رئيسي تؤديه في مساعدة البلدان المتأثرة على حشد الموارد المالية الأساسية لتحقيق هذه الأهداف، فضلاً عن الأهداف الطويلة الأجل. وفي إطار التعاون مع شركاء مختصين بالجوانب التقنية والعلمية والاجتماعية - الاقتصادية والسياساتية، تعرض الآلية العالمية ميزتها النسبية كمستشار مختص بالشؤون المالية. وقد اكتسبت الآلية، على الأقل بالنسبة لهدفين من الأهداف المذكورة أعلاه، وتحديدًا الهدف ٥ (إنشاء نظام للتعبع المالي) والهدف ٦ (استراتيجية تمويل وطنية)، معارف متعمقة وخبرة فنية يجري بالفعل استخدامها لتحقيق فوائد عرضية قيمة على الصعيدين الوطني والدولي.

٥٤- وبدعم مالي من البنك الدولي، تم تحسين جهاز المعلومات المالية الخاص بتردي الأراضي ليصبح مصدراً شاملاً يتيح معلومات موثوقة وذات جودة عالية عن مصادر التمويل والفرص المالية وتدفقات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. كما يقدم هذا الجهاز منهجية تحليلية ابتكارية لإنتاج المعلومات والتقارير المالية بشأن الموارد التي يتم حشدها واستخدامها لتنفيذ الاتفاقية.

٥٥ - وبصدد استراتيجيات التمويل الوطنية، تساعد الآلية العالمية البلدان في تحليل عمليات الميزانية المحلية وغيرها من أدوات التمويل الممكنة الأخرى للتحقق من السبل الفضلى لإشراك أصحاب المصلحة في حشد الموارد المالية المحلية والدولية. وتفضي هذه المساعدة إلى تحديد إطار استثمار شامل يعكس أولويات وأهداف برامج العمل الوطنية التي توضع في إطار الاتفاقية.

٥٦ - ومن الآليات الأخرى لتمويل تنفيذ الاتفاقية، مرفق البيئة العالمية الذي يوفر تمويلًا إضافيًا في شكل منح لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على التصدي لتردي الأراضي في سياق التنمية المستدامة. وبوجه خاص، يقدم مرفق البيئة العالمية، عن طريق برنامجه التنفيذي المتعلق بالإدارة المستدامة للأراضي (البرنامج التنفيذي ١٥)، الدعم لأنشطة بناء القدرات على الصعد المحلي والوطني والإقليمي للقيام، في جملة أمور، بما يلي: ١- إنشاء نظم للتخطيط الإنمائي والتأهب لمواجهة الجفاف وغيره من الظواهر المناخية البالغة القسوة؛ و٢- تعزيز الآليات المؤسسية القائمة على المشاركة والقدرة على التخطيط وتنفيذ الاستخدام المتكامل للأراضي؛ و٣- إدراج الممارسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي في النظم التي تنشأ بهدف المساعدة على التأهب لمواجهة الجفاف وغيره من الظواهر المناخية البالغة القسوة؛ و٤- تعزيز نظم إدارة المعلومات لدعم عملية اتخاذ القرار؛ و٥- نشر وتكرار ممارسات الإدارة الجيدة، والتكنولوجيات والدروس المستخلصة^(٧).

٥٧ - وتقدم لجنة العلم والتكنولوجيا، وهي هيئة فرعية تابعة لاتفاقية مكافحة التصحر، دعماً تقنياً محدداً لتحقيق الأهداف الفورية للاتفاقية. وبالإضافة إلى تشجيع تنسيق وتوحيد هذه النظم الخاصة بالرصد والتقييم واستخدامها استخداماً فعالاً، يمكن لكل من لجنة العلم والتكنولوجيا والآلية العالمية توفير ما يلزم من خدمات لتيسير الحصول على الخبرة الفنية الدولية المطلوبة في الميادين البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية والمالية.

٥٨ - وفي الختام، ثمة عدد من منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات البحث (كالفاو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومراكز الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية وما إلى ذلك) التي قامت فعلاً بتطوير نظم للرصد والتقييم في المجالات ذات الصلة بالأهداف المذكورة أعلاه وشرعت في إدارتها، والتي يمكن التوجه إليها أيضاً للحصول على مساعدة تقنية ودعم عيني لإنشاء نظم وطنية للرصد والتقييم.

باء- أنشطة رفع المستوى

٥٩ - نظراً لطبيعة الأنشطة اللازمة للنهوض بالإدارة المستدامة للأراضي وبأهداف الاتفاقية في إطار جدول الأعمال الإنمائي، يبقى معظم الخيارات المتصلة بتمويل هذه الأنشطة منحصراً في مصادر التمويل العامة. بيد أنه على الرغم من النداءات المتكررة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات، لم تسجل خلال العقد الماضي زيادة كبيرة في الموارد المخصصة لأنشطة رفع المستوى.

(٧) البرنامج التنفيذي بشأن الإدارة المستدامة للأراضي (مرفق البيئة العالمية، ٢٠٠٣).

٦٠- ويرى البعض أنه بالإمكان تعبئة موارد كبيرة باستغلال إمكانات التمويل التي تتيحها قطاعات وجهات مؤثرة يتعذر على الاتفاقية الوصول إليها في الوقت الراهن. ويتطلب ذلك تقديم حجج متينة ودقيقة لشرح مبررات الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي. وتستلزم هذه العملية، التي يشار إليها على نطاق واسع بكلمة "الإدماج"، مضاعفة المساهمة المقدمة من لجنة العلم والتكنولوجيا وذلك لوضع نماذج أفضل لأوجه التفاعل بين الأبعاد البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية للتصحر، ووضع مبادئ توجيهية وتوصيات تساعد في عملية الرصد واتخاذ القرار. ويشكل تعميق الوعي بهذه الجوانب شرطاً مسبقاً أساسياً لنجاح إدراج مبادئ الإدارة المستدامة للأراضي في الأطر الإنمائية الوطنية ولتشجيع استراتيجيات تمويل وطنية فعالة لتنفيذ الاتفاقية.

٦١- وإسهاماً في هذه العملية، كثفت الآلية العالمية تعاونها وجهودها الرامية إلى إقامة ربط شبكي مع المجتمع الإنمائي المالي والعلمي بهدف التشجيع على مواصلة البحوث والتحليل المتعلقة بالمسائل التي تتسم بأهمية بالغة لوضع برنامج ضروري لتسخير الإدارة المستدامة للأراضي لأغراض التنمية.

٦٢- وعلى المستوى القطري، يجب أن يكون للاتفاقية مكانة وشأن في السياق العام للبرمجة الإنمائية. ويتطلب ذلك فهماً أفضل للهيكल المالي الدولي والعمليات المحلية لتخصيص اعتمادات الميزانية وتعزيز قدرة جهات الوصل التابعة للاتفاقية على المساهمة في وضع الأولويات الإنمائية القطرية في سياق التنسيق والمواءمة بين الجهات المانحة.

٦٣- ويقدم مرفق البيئة العالمية، من خلال برنامجه التنفيذي المتعلق بالإدارة المستدامة للأراضي (البرنامج التنفيذي ١٥)، تمويلاً إضافياً لإدراج الإدارة المستدامة للأراضي في الأولويات الإنمائية الوطنية. ويشتمل هذا البرنامج على أنشطة أساسية تتعلق بوضع خطة إنمائية وطنية، أو ورقة استراتيجية الحد من الفقر أو إطار إنمائي شامل.

٦٤- ومن الأمثلة على المبادرات الناجحة في مجال تشجيع الإدارة المستدامة للأراضي، مبادرة تير أفريكا (Terrafrica)، وهي مبادرة متعددة الشركاء تسعى إلى توفير إطار تمكيني لإدماج وتطوير النهج الناجحة والفعالة التي يتبعها القطر في مجال الإدارة المستدامة للأراضي. وبينما لا تتخذ هذه المبادرة شكل برنامج أو صندوق، فإنها تدفع إلى حشد تحالف من الشركاء لتأييد رؤية مشتركة للإدارة المستدامة للأراضي، وتقاسم التحاليل، ووضع الأسس اللازمة لتعزيز وتنسيق الحوارات والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسات العامة وتحسين التنسيق على جميع المستويات. وتدعم المبادرة على وجه الخصوص تنسيق أنشطة الرصد والتقييم، وإدماج الإدارة المستدامة للأراضي وتوجيه المعارف دعماً للاستثمارات الميدانية^(٨).

جيم- الاستثمارات الميدانية

٦٥- إن توفر الموارد اللازمة للاستثمارات الميدانية للتصدي لتردي الأراضي يعتمد بشكل متزايد على توفر بيئة تمكينية تضمن الإدارة السليمة والشفافية والاتساق. وفي هذا الصدد تعمل الحكومات على وضع أطر للتنبؤ الشامل

بالإيرادات وحافظات الموارد المتاحة (بما في ذلك المساعدة الخارجية المقدمة من المانحين) وتخصيص الموارد، كأطر الإنفاق المتوسط الأجل. ويستلزم تنفيذ هذه الأطر، الذي يقترن في حالات كثيرة بإصلاحات أخرى في الميزانية، تحولاً جوهرياً في الكيفية التي تقرر بها النفقات القطاعية. وتقرر الحدود القصوى للنفقات القطاعية من خلال تخصيص حافظات موارد لإجمالي النفقات الحكومية، بما في ذلك مساهمات المانحين، وتحدد على صعيد الحكومة المركزية وفقاً للأولويات الاستراتيجية في مجال الإنفاق.

٦٦- وبالتالي يرتبط تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل متزايد بالمفاوضات التي تجريها الحكومة على المستوى الوطني، وكذلك بالمفاوضات بين الحكومات والمجتمع الدولي، في سياق الإطار الإنمائي الوطني، كورقة استراتيجية الحد من الفقر. وفي بعض البلدان، يفرض تنسيق جهود المانحين وتوسيع الحوار بين المانحين والحكومة إلى وضع استراتيجيات مشتركة للمساعدات لدعم الحكومة في تنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وتقوم مبادرات الاستراتيجيات المشتركة للمساعدات على أساس الالتزامات المقطوعة في إعلان باريس وتمهد الطريق أمام زيادة المساعدة من خلال الميزانيات الوطنية، والتقليل من هياكل التنفيذ الموازية وتعزيز استخدام النظم الحكومية لإدارة الأموال العامة.

٦٧- يتيح تطور الهيكل المالي الدولي فرصاً جديدة أمام اتفاقية مكافحة التصحر، ينبغي استكشافها على نحو فعال دعماً للتنمية الريفية والحد من الفقر. ويتطلب هذا اتباع نهج جديدة فيما يتعلق بالمعونة، كدعم الميزانية العامة ودعم الميزانية القطاعية وتجميع الترتيبات المالية في إطار النهج القطاعي الشامل.

٦٨- ويمكن لأدوات التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف القائمة منذ وقت طويل أن تدعم بشكل متزايد تنفيذ الاتفاقية على الصعيد القطري إذا اقترنت وارتبطت بهذه الأدوات الابتكارية. وقد وضعت المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية وكذلك وكالات المانحين الثنائية، سياسات وإجراءات جديدة لتخصيص الموارد. ومن بين هذه السياسات والإجراءات، الطرائق الجديدة للمؤسسة الإنمائية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، والصندوق الإنمائي الأوروبي التابع للمفوضية الأوروبية، ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والاتفاقات الأخرى المبرمة مع مقرضين دوليين بشأن إلغاء الدين العام.

٦٩- ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي يعمل على اتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي للشواغل البيئية عن طريق إدماج الإدارة المستدامة للأراضي في برامجها الجارية. وبذلك، يعزز الصندوق السيطرة القطرية عن طريق مواءمة استراتيجياته القطرية الموجهة نحو النتائج مع استراتيجيات الحد من الفقر وخطط التنمية الوطنية.

٧٠- وسيتلقى صندوق التكيف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قريباً الدفعة الأولى من الموارد المالية المتأتية من إصدار تخفيضات الانبعاثات المعتمدة أو من المدفوعات ذات الصلة، فضلاً عن التمويل الإضافي (الطوعي) المحتمل من الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والقطاع الخاص. والقطاعات التي يعتبر فيها التكيف مع تغير المناخ ضرورياً والتي ستحصل على التمويل اللازم لتنفيذ التدابير ذات الصلة، هي الموارد المائية والزراعة وإدارة المناطق الساحلية.

٧١- والتمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية للاستثمارات الميدانية يشمل عادة التدخل من أجل تحسين أسباب معيشة السكان المحليين ورفاههم الاقتصادي (إجراءات على مستوى القاعدة) والحفاظ على استقرار النظم الإيكولوجية ووظائفها وخدماتها أو إعادتها إلى ما كانت عليه عن طريق الإدارة المستدامة للأراضي (الإجراءات الإضافية لمرفق البيئة العالمية). وتشمل الأمثلة على هذه التدخلات الزراعة المستدامة، والإدارة المستدامة للمراعي، والإدارة المستدامة للغابات والأحراج، والبحوث الهادفة التي ترمي إلى فهم القصور السياسي والمؤسسي الذي يفضي إلى تردي الأراضي، أو إلى تيسير تحسين واعتماد ممارسات وتكنولوجيات ابتكارية في مجال الإدارة المستدامة للأراضي. واقترحت عملية التجديد الرابعة لمرفق البيئة العالمية، التي اختتمت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، إدخال تغييرات عدة على توجهات المرفق مستقبلاً لا تقتصر على مجال العمل الرئيسي المتعلق بتردي الأراضي فحسب، وإنما تشمل أيضاً مجالات العمل الرئيسية الأخرى.

٧٢- ويُتوقع أن يؤدي القطاع الخاص في المستقبل دوراً رئيسياً في تمويل الاستثمار الميداني لمكافحة التصحر. ويشمل القطاع الخاص عموماً الشركات الخاصة وشبه الخاصة، والمؤسسات، وآليات السوق، والمنظمات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات المزارعين، والأسر المعيشية وما إلى ذلك. فالقطاع الخاص وحده قادر، في المدى الطويل، على إحداث تحول من عملية تقوم على الدعم الحكومي إلى عملية فعالة قائمة بذاتها. ولهذا الغرض، يجب تهيئة بيئة تمكينية للتأثير في مناخ الاستثمار وجذب رأس المال الخاص إلى أنشطة الإدارة المستدامة للأراضي. وقد يتخذ هذا أشكالاً مختلفة، بما في ذلك التبرعات الخيرية، إلا أن الأهداف الطويلة الأجل لاتفاقية مكافحة التصحر ستحقق بصورة رئيسية عن طريق الاستثمار الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.

٧٣- وفي عدة بلدان، يساهم القطاع الخاص فعلاً مساهمة كبرى في الاستثمار في القطاعات والأنشطة التي تساعد في تحقيق الإدارة المستدامة للأراضي، كالطاقة الأحيائية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، توجد أمثلة عديدة على نجاح شراكات القطاعين العام والخاص، وآليات السوق وغيرها من المبادرات الطوعية، كصناديق الهبات وصناديق الاستثمار الدولي المشترك المقيد بشروط أخلاقية، وهي صناديق تستند إلى ما تتبعه الشركات من سياسات وممارسات تضمن الاستدامة اجتماعياً وبيئياً. وهذه أمثلة ينبغي تطويرها وتكرارها.

سادساً - الاستنتاجات

٧٤- وفقاً للمقرر ٤/م أ-٧، يبين هذا التقرير خيارات التمويل لتحقيق الأهداف المتعلقة بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وبما أن المناقشة بشأن المقاييس والمؤشرات والأهداف لا تزال جارية، ولا سيما في إطار مشروع الخطة الاستراتيجية لمدة ١٠ سنوات الذي اقترحه الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات، فإن هذا التقرير يهدف إلى تقديم مبادئ توجيهية عامة ولا يراد منه وضع تعليمات دقيقة. ويركز التقرير بوجه خاص على قائمة بالأهداف الفورية مقدمة من مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا بشأن مجموعة دنيا من المؤشرات البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية والمالية.

٧٥- وتتصل هذه الأهداف بإنشاء نظم للرصد والتقييم لتمكين البلدان المتأثرة من إعداد خطط ومكافحة ومراقبة ظاهري تردي الأراضي والجفاف وتصميم تدابير تتسم بمزيد من الفعالية والكفاءة والقدرة على الاستجابة. وتتأتى الموارد اللازمة لتمويل هذه الفئات من أنشطة بناء القدرات عادة من الميزانيات العامة، المحلية منها أو

الأجنبية (المساعدة الإنمائية الرسمية). لذلك، يحث هذا التقرير البلدان على إدراج هذه الأنشطة في أطر الاستثمار التي تعكس الأولويات الإنمائية الوطنية وتوجه تخصيص الموارد.

٧٦- وإلى جانب الميزانيات المحلية وأشكال التمويل الإنمائي السائدة، يمكن لهذه البلدان أن تلتزم أيضاً بالمساعدة المالية من آليات وأدوات ومرافق وصناديق التمويل الخاصة باتفاقية مكافحة التصحر. وهي آليات يعتمد عليها معظم البلدان المتأثرة، ولا سيما في أفريقيا. وفي هذا الصدد، يمكن لمرفق البيئة العالمية والآلية العالمية أداء دور تكميلي يمكن أن يولد آثاراً عرضية مفيدة على المستويين الوطني والدولي.

٧٧- وتنطبق اعتبارات مماثلة على تمويل أنشطة رفع المستوى والاستثمارات الميدانية. ونظراً لتطور الهيكل المالي الدولي والنتائج التي تمخض عنها تحليل فرص التمويل الناشئة، يقترح هذا التقرير نهجاً ثنائي الاتجاه لحشد الموارد بغية تحقيق هذه الأهداف الطويلة الأجل. ويكمن هذا النهج فيما يلي: `١` إدماج أهداف الإدارة المستدامة للأراضي/اتفاقية مكافحة التصحر في الأطر الإنمائية الوطنية؛ و`٢` تهيئة بيئة تمكينية لتحسين المناخ العام للاستثمار.

٧٨- وهذه التدابير من شأنها أن تسمح للبلدان بتخصيص موارد عامة يمكن التنبؤ بها، سواء بالاعتماد على الميزانية المحلية أو ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تهيئ، في الوقت نفسه، الظروف المواتية لزيادة الاستثمار الخاص في أنشطة الإدارة المستدامة للأراضي. وفي المدى البعيد، ستكون البلدان قادرة على الانتقال بشكل تدريجي من عملية تقوم على الدعم الحكومي إلى عملية فعالة قائمة بذاتها.

٧٩- وفي الختام، يوصي هذا التقرير بإجراء المزيد من الدراسات المتعمقة والتحليل على المستوى الوطني لتحديد الخيارات المتاحة فعلاً لدى كل بلد لتمويل أهدافه الخاصة في مجال مكافحة التصحر.

المرفق الأول

ملخص مؤشرات وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

(مقدم من مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا)

الميدان	المؤشر	الهدف
البيوفيزيائي	تصنيف وقياس المناطق المتأثرة (أي فئة/نطاق الأراضي المتردية داخل القطر/ على المستوى دون الوطني)، بالاستناد إلى التعاريف الواردة في اتفاقية مكافحة التصحر/ التعاريف الوطنية المتاحة	إنشاء نظام لرصد تردي الأراضي على الصعيد القطري واستخدامه لتحديث الموجز القطري المضمن في التقارير الوطنية المقدمة إلى الاتفاقية إنشاء أدوات تقييم لتحديد المجالات أو القضايا الحاسمة
البيوفيزيائي	رصد حالات حدوث الجفاف والتنبؤ بها	إنشاء نظم الإنذار المبكر للتأهب لمواجهة الجفاف وإدارته على الصعيد القطري واستخدام هذه النظم لتوجيه التخطيط والاستجابة لحالات الطوارئ
الاجتماعي والاقتصادي	تقدير كمي للخسائر الاقتصادية الناجمة عن التصحر/ تردي الأراضي/ الجفاف (أي تكاليف التقاعس عن اتخاذ ما يلزم من إجراءات)، بما في ذلك تكاليف الفرص الضائعة والخسائر في رأس المال الطبيعي والبشري والاجتماعي	فهم الآثار المباشرة وغير المباشرة (بما فيها الآثار المتعددة الجوانب والتي تمتد إلى خارج الموقع) للتصحر/ تردي الأراضي/ الجفاف على الاقتصاد الوطني، وفهمها وتقييمها بشكل منظم باستخدام منهجيات مصدق عليها من قبل المجتمع العلمي الدولي (بما في ذلك علماء الاقتصاد) وعرض هذه الآثار في التقارير الوطنية المقدمة إلى الاتفاقية في شكل قيمة مطلقة ونسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو في أي شكل آخر، حسب ما هو متاح
الاجتماعي والاقتصادي	تقدير كمي لعوائد الاستثمار في المشاريع الخاصة بمكافحة التصحر/ تردي الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف	تحليل الفوائد المتأتية من سلع وخدمات النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة، وأنشطة الإدارة المستدامة للأراضي وغيرها من المشاريع ذات الصلة التي يضطلع بها داخل القطر، باستخدام منهجيات مصدق عليها من قبل المجتمع الدولي، وتقدير هذه الفوائد تقديراً كمياً وعرضها في التقارير الوطنية في شكل قيمة مطلقة ومعدل عائد اقتصادي
المالي	رصد الموارد المستثمرة في الأنشطة ذات الصلة	إنشاء نظام منسق للرصد المالي على صعيد القطر أو المؤسسة (بالاستناد مثلاً إلى نظام جهاز المعلومات المالية الخاص بتردي الأراضي "FIELD" التابع للآلية العالمية) وتحديثه بشكل منظم بمعلومات عن الاستثمارات ذات الصلة (الالتزامات/المصرفيات)، واستخدامه لإنجاز استعراضات لحافظة الأوراق المالية ووضع مرفقات مالية موحدة تدرج في التقارير الوطنية المقدمة إلى الاتفاقية
المالي	معرفة خيارات التمويل، والمعوقات، والفرص المتاحة لتنفيذ الاتفاقية/ برنامج العمل الوطني أو المتعلقة بتردي الأراضي	وضع استراتيجيات مالية وطنية شاملة على الصعيد القطري واستخدامها دعماً للجهود المبذولة لحشد الموارد المالية لتنفيذ الاتفاقية/برنامج العمل الوطني بالاعتماد على مصادر تمويل محلية وخارجية ومبتكرة

Annex II

[ENGLISH/SPANISH ONLY]

Submission from Parties

1. Argentina: Land degradation and NAP monitoring system

(excerpt from a letter sent to the GM on 18 May 2007)

En respuesta a la solicitud de información de la Decisión 4/COP.7 con respecto a Indicadores, me dirijo a Ud. Para elevar un informe sobre los avances de la República Argentina en este tema.

En primer lugar cabe destacar, que actualmente el país se encuentra en la fase de ejecución del proyecto (PDF A) *“Evaluación de la Degradación de Tierras en Zonas Áridas” LADA*, en conjunto con la FAO, el PNUMA y otros cinco países involucrados (China, Cuba, Túnez, Senegal y Sudáfrica).

Un elemento central de este proyecto es la identificación y construcción de indicadores de la Desertificación para generar un sistema de monitoreo nacional de este proceso, con una metodología replicable a otras regiones de características similares.

En la primer etapa (PDF B) del proyecto, se realizó la revisión de los indicadores seleccionados en el marco de otros proyectos y se consolidó un set de indicadores para ser validados a campo en 7 áreas piloto representativas del país. Estos indicadores se encuentran organizados dentro del marco conceptual y ordenador Fuerza Motriz, Presión, Estado, Impacto y Respuesta y divididos en categorías, como ser, biofísicos, socioeconómicos, institucionales entre otros.

En función de la tabla adjuntada a su nota, considero que la metodología adoptada por el país puede dar respuesta a la misma, considerando que los indicadores de presión y Estado, son los que permiten evaluar el estado del proceso; mientras que los de Respuesta e Impacto den idea de que medidas paliativas (en el marco de la implementación del PAN) se adoptan y como estas generan nuevas fuerzas motrices que retroalimentan todo el proceso. Cabe aclarar que los indicadores de impacto, para la construcción de este set, son considerados como posteriores a la respuesta, ya que se considera que pueden constituirse en un parámetro para medir la eficiencia de las políticas y acciones implementadas.

Teniendo en cuenta lo expuesto, se anexan a la presente nota, la matriz de indicadores adoptada por el país, aunque es necesario aclarar que este trabajo es un proceso que, además de ser mejorado, esperamos culmine, luego de la validación a campo y en laboratorio, con un set reducido de indicadores, comparables temporal y espacialmente, fáciles de monitorear y sensibles a los cambios de las variables que lo componen. Adicionalmente se anexa un resumen del proyecto, en donde se detalla, entre otra información, la ubicación y caracterización de los sitios piloto (casos de estudio) en donde se está realizando la validación de los indicadores.

En segundo lugar, y referido específicamente al monitoreo del proceso de implementación del PAN, Argentina hizo una primer aproximación con el apoyo de la GTZ, mediante Talleres para la discusión de una metodología de M&E (monitoreo y Evaluación de los PAN). Este proceso se

encuentra en su fase inicial y en búsqueda de financiamiento para continuar con las actividades y arribar a los primeros resultados.

Para este punto, se anexa un segundo informe con los resultados del Taller realizado el diciembre de 2004 con la participación de Puntos Focales de la región y otros profesionales que trabajan en la temática.

También tenemos a disposición dos CD interactivos preparados con la colaboración de la GTZ para enviar por correo a Ud. A la Dirección postal que nos indique. Estos incluyen diferentes trabajos sobre el M&E. El primero de ellos (Monitoreo de Impacto Participativo), contiene información sobre el *Proyecto “Desarrollo Sustentable de las Zonas Áridas y Semiáridas en Argentina”*, ejecutado en forma conjunta entre la Secretaría de Ambiente y Desarrollo Sustentable de la Nación, el Instituto Nacional de Tecnología Agropecuaria y la GTZ. En la fase final de este proyecto, ya culminado se desarrolló una metodología participativa para la evaluación del impacto del proyecto. Si bien la escala abordada es menor a la que correspondería al PAN puede constituirse en una importante línea de base para desarrollar una herramienta de seguimiento de los PAN.

2. China: Economic assessment of desertification impacts

(excerpt from an e-mail sent to the GM on 11 May 2007)

The study conducted by Mr. Zhang Yu and Ning Datong in early 1990s shows that the estimated total economic lost caused by desertification was 54.1 billion RMBYuan, including 29.2billion lost result from reduce of arable land resources taking up 54.1% of the total, 31.4% of the total result from decrease of land quality, 12.3% from rangeland degradation.

The latest study by Dr. Zhang Kebin and Liu Tuo shows that the total economic lost is roughly 64.2billion RMB Yuan.

The assessment and estimation methodologies applied in the both studies above are similar, which are shadow price engineering, substitution market value, market value and recovery and protection cost. The mathematic expression is:

$$M_i = f / (Q, P, V)$$

M, lost in currency; Q refers quantity of damage; P refers unit market price of the product or service under impact of desertification; V refers variables

3. Dominican Republic: Development of biophysical and socio-economic indicators

(excerpt from an e-mail sent to the GM on 22 May 2007)

Descripción del proceso

El proceso que se está llevando a cabo en la República Dominicana sobre la definición y desarrollo de indicadores y metas y el cumplimiento de estas últimas está íntimamente vinculado al proceso de elaboración del programa de Acción Nacional (PAN). El PAN dominicano se finalizó a finales del 2006 y se encuentra en actualidad en una etapa de internalización de parte de las instancias oficiales.

En el caso de la República Dominicana, se orienta a desarrollar las bases para seguir el fenómeno de la desertificación y simultáneamente, evaluar los impactos de componentes relevantes del PAN y los efectos de la inacción. El PAN se propone aprovechar la experiencia regional y desarrollar un proceso conducente al diseño definitivo de un sistema de seguimiento de los procesos asociados a la desertificación y al fin y propósito del PAN incluyendo la definición de indicadores, a través de las siguientes fases:

- a) Formalizar una hipótesis sobre el fenómeno de la desertificación que permita identificar con propiedad los factores que influyen y/o incentivan los procesos de degradación de la tierra, los factores o variables que explican el fenómeno.
- b) Establecer una línea base – el panorama de la situación actual – al menos en una primera aproximación razonable en las zonas más afectadas o propensas, considerando su proyección “sin PAN” a efectos de poder evaluar los impactos imputables al PAN y/o los efectos de la inacción.
- c) Sobre la base de la experiencia regional de América Latina y el Caribe, diseñar un sistema de indicadores viables, significativos en cuanto representan los factores o variables que explican los procesos conducentes a la desertificación, considerando la preparación de manual y protocolos.
- d) Adaptación de programas computacionales para los fines de seguimiento e instalación de los equipamientos necesarios.
- e) Capacitación en los aspectos conceptuales, técnicos y operacionales del sistema de seguimiento.

Actores involucrados

Tomando en consideración de que son varias las causas que generan el proceso de Desertificación y que para enfrentarlo se requiere de una amplia participación de todos los sectores y actores/as de la sociedad. Se ha considerado que en la implementación del PAN, haya una amplia participación de las instituciones gubernamentales y no gubernamentales, el sector privado, los gobiernos locales, las universidades, de los gremios y de forma especial las organizaciones comunitarias de base que trabajan en las zonas afectadas y expuestas al proceso de desertificación. Para la implementación del PAN se cuenta con un órgano de coordinación nacional, que es el Grupo Técnico Interinstitucional (GTI), quien trabajó en estrecha colaboración con todos/as los actores/as y sectores nacionales involucrados/as en el proceso, ya sea de forma directa o a través de las organizaciones e instituciones que representan.

En este proceso de implementación del PAN, habrá una amplia participación de las instituciones del Gobierno, las cuales se involucrarán de forma directa en la ejecución de programas y proyectos de lucha contra la desertificación y mitigación de la sequía. Estas

instituciones cuyo marcos legales les dan potestad para ejecutar programas y proyectos, tendran a su cargo la implementación del Programa de Acción Nacional. Estas instituciones son: la Secretaría de Estado de Medio Ambiente y Recursos Naturales (SEMARN), Secretaria de estado de Economía, Planifiacion y Desarrollo (antiguo STP-ONAPLAN), Secretaría de Estado de Agricultura (SEA), Secretaría de Estado de Educación (SEE), Secretaría de Estado de la Mujer (SEM), Secretaría de Estado de la Juventud (SEJ), Instituto Nacional de Recursos Hidráulicos (INDRHI), Oficina Nacional de Meteorología (ONAMET), Instituto Agrario Dominicano (IAD), Dirección General de Desarrollo Fronterizo (DGDF), y la Dirección General de Minería (DGM), Organizaciones No Gubernamentales (ONG's y Organizaciones Comunitarias de Base), Sector Privado, las universidades, lo gremios, los Gobiernos Locales, los Consejos de Desarrollo y los Consejos de Cuencas.

Costos-Recursos financieros

El plan de acción debe incorporar las acciones propias del mecanismo de planificación y contemplar los recursos para su instalación y operación. La implementación de los componentes especificados anteriormente, requieren de recursos económicos y humanos, tiempo materiales y algunos recursos tecnológicos para la Instalación y operación de las instancias permanentes de conducción del mecanismo, representadas, básicamente, por una Unidad Técnico Administrativa bajo fiscalización del GTI, realización de estudios orientados al levantamiento de las condiciones iniciales de las zonas afectadas, realización de los diagnósticos participativos, entre otros.

Si bien es cierto que el estado dominicano es el primero en ser llamado a contribuir con recursos financieros. La realidad indica que estos aunque necesarios nos son suficientes, por lo que la cooperacion internacional debe y esta apoyando el esfuerzo.

Socios

Para la exitosa consecución de lo anterior, se debe concretizar una alianza entre los diferentes actores-socios, donde cada cual aporte su fortaleza, sea esta técnica o financiera. En la República Dominicana existe un Acuerdo Interagencial, el cual esta en fase de revisión y expansión para dar cabida a más socios.

En actualidad, el país esta recibiendo el apoyo de la cooperación alemana a través del proyecto regional CCD y un Proyecto de Tamaño Mediano (MSP) del GEF-PNUD para trabajar el área de indicadores y metas.

Lecciones aprendidas

Existe un consenso existente en cuanto a la necesidad de aplicar esfuerzos adicionales al desarrollo, desde la perspectiva del fenómeno de la desertificación, de sistemas de información, que incluyan inventarios dinámicos de los recursos naturales, particularmente, de vegetación, suelo y agua, la identificación y evaluación de los procesos de transformación ambiental y sociales relevantes, particularmente aquellos cuya prevención o reversión son el fin de la UNCCD, pasando por la selección de indicadores apropiados, y la zonificación agroecológica-socioeconómica de las áreas afectadas.

Este planteamiento genérico, reconoce la gran diversidad de las condiciones ambientales, socioeconómicas y demográficas que prevalecen en el país, y la necesidad de un mayor conocimiento del fenómeno por razones variadas, incluida la urgencia de ilustrar objetivamente a las autoridades nacionales sobre la manifestación, ya sea difusa o localizada, de la desertificación, y de informar sobre los procesos que conducen a ella y sobre los grados de vulnerabilidad ambiental y social de ciertas zonas del país.

Por otra parte, también se plantea la necesidad de asumir el problema de la sequía y el seguimiento de sus efectos, de forma tal que permitan orientar mejor el diseño e implementación de sistemas de alerta temprana, planes de emergencia y metodologías de evaluación. Un atlas nacional, incluso binacional, de la desertificación y de los efectos de la sequía, que reúna toda la información sobre el medio físico-biológico y socioeconómico representaría un logro importante en el marco de la implementación de la UNCCD.

4. Lebanon: National financing strategy

(excerpt from an e-mail sent to the GM on 17 May 2007)

Strategy Development

The strategy was developed over a period of eleven working months, spanning from March 2006 to June 2007. The Ministry of Agriculture recruited on behalf of the Global Mechanism an environmental consulting firm including a team of environmental, financial, and legal experts to jointly carry out the task.

The methodology adopted in developing the strategy started with an analysis of NAP thematic areas and priorities, followed by analyses of national planning and budgetary processes, and bilateral and multi-lateral programming priorities as a means to develop a comprehensive resource mobilization strategy for UNCCD/NAP implementation in Lebanon. Stakeholder participation included one-to-one meetings, consultation workshops and a multi-stakeholder validation and dissemination workshop. The strategy was developed on the following pillars:

- The National Context, which outlines the legal, institutional, financial, and human resource environments in which the strategy will need to function.
- Internal sources of funding, which focuses on an analysis of the public budget. It includes a description of the public budgeting processes including present budget laws, financing modalities, and budget breakdown.
- External sources of funding, which examines donor (bilateral, multilateral and Arab) funding priorities and modalities.
- Innovative sources of funding, which explores potential financing mechanisms that Lebanon can put to use in mobilizing additional finances.

An action plan accompanies the strategy. The action plan summarizes the activities recommended to be undertaken for effective resource mobilization, detailing actions, assigning responsibility, budget and time frame and was used to formulate bankable work programmes.

Stakeholders Involved

The Ministry of Agriculture was the promoter of the strategy. Important stakeholders consulted include the Ministry of Environment, Ministry of Energy and Water, Ministry of Social Affairs, Ministry of Finance, and the Council for Development and Reconstruction. The main external partners are the Global Mechanism and UNDP. Other donors were also consulted.

Costs incurred

The development of the Resource Mobilization Strategy was made possible through seed funding provided by the Global Mechanism. The grant for \$27,000 covered most of the expenses of the strategy preparation (this was a highly underestimated and a more realistic budget would be between \$40 000 – 50 000).

Co-financiers

No co-financing was sought for this initiative.

Lessons Learned

- i) The concept of the strategy should be clarified and its contents outlined to stakeholders to ensure proper understanding at the onset of strategy development
- ii) Stakeholders should be approached early on to avoid delays and misconceptions
- iii) Coordination tasks should be handled by the national authority
- iv) Easy-to-update tools should be incorporated to allow for modifications as the context of the strategy changes.

5. Morocco and Tunisia: Monitoring and evaluation system

(excerpt from an e-mail sent to the GM on 11 June 2007)

Background

Entitled «Setting up Monitoring-Evaluation Systems of the Action Programmes of Maghreb Countries », a project on M&E of NAPs implementation was designed by OSS and the National Coordination Institutions (ONC) of the Action Programmes for Combating Desertification of Morocco and Tunisia, together with the UMA (Union of the Arab Maghreb) Secretariat as a focal point of the Sub-Regional Action Programme (SRAP) for North Africa. The overall objective of the project was to assist the North African countries in setting up an operational system for the monitoring-evaluation of the impact of the Action Programmes for Combating Desertification, on national and sub national levels.

Based on a participatory, iterative and incremental approach, the project allowed national capacity building such as to set up a impact monitoring-evaluation system in Tunisia and Morocco, At the sub-regional level, the project set up an information sharing system on desertification and the environment as a tool for strengthening the national mechanisms of information sharing on desertification, and as a component of the Sub-Regional Action Programme (SRAP) for Combating Desertification.

The project reached the following results:

- The reference situation in matter of monitoring-evaluation of impact is established and analysed;
- The indicators of impact of the action programmes are identified, developed and usable;
- A system of information sharing on desertification on the national and regional levels is set up and used.

The indicators identified in Morocco

The inventory of the data and indicators available in Morocco has allowed a listing of the indicators related to the issue of desertification These indicators are proposed in the Pressure – State - Response matrix of table 1 below, organized according to the natural resources concerned: A – Resource: Water; B – Resource: Forests; C - Resource: Rangelands; D - Resource: Crops lands. A particular effort was thus made to identify the various indicators in view of the logical framework Pressure – State – Response. This table is the outcome of an in-depth bibliographic work undertaken by the Moroccan team in charge of the project.

Many of these indicators are available and have already been calculated. For instance, Table 1 presents certain indicators relating to water which are regularly produced by the Moroccan statistical services Subsequent work consisted in identifying the indicators that are most representative of the desertification issue, which could be monitored within the framework of the implementation of the NAP/CD (National Action Programme for Combating Desertification). This work led to proposing a first set of indicators as follows.

Table 1: Draft list of indicators selected by Morocco for M&E NAP implementation

Topic	Indicator	Type
Elimination of poverty		
	Growth rate of total population	P
	Growth rate of rural population	P
	Rural population/ Total population Ratio	S
	Agricultural GDP/ inhabitant	S
	GDP/ inhabitant	S
	Illiteracy rate	S
	Active pop. In the agricultural sector/ Active rural population ratio	S
	Rural exodus flow	R
	Schooling rate (primary education)	R
	Rate of rural households with access to electricity	R
	Rate of rural households with access to drinking water	I
	Rate of rural population in Poor population.	I
	Rate of population below poverty threshold	I
	Rate of rural unemployment	
Water resources		
	Tapped surface water volume	R
	Tapped ground water volume	R
	Rate of silting up of dams	P
	Rainfall variance with respect to normal (mean value)	S
	Climatic aggressiveness (erosion factor)	S
	Rate of rural drinking water supply	R
	Drinking water consumption/ inhabitant	I
	Irrigation water consumption/ hectare	I
	Efficiency of irrigation networks	R
	Rate of recovery of irrigation water fees	R
	Water volume available per inhabitant	I
	General water quality index	R
	Portion of irrigated areas using water saving (efficiency) techniques	R
	Rate of filling of dams (September)	I
Forests		
	Cleared land area/ year	P
	Area affected by parasite waves	P
	Decay/ year	P
	Area affected by fire/ year	P
	Total forestry area (Mha)	S
	Area of degraded forestry (ha)	P
	Water erosion prone area (ha)	P
	Area definitely delimited/ year	R
	Area reforested/ year	R
	Area of protected zones	R
	Area treated against diseases/ year	R
	Area regenerated/ year	R
	Area treated against water erosion/ year (in the major catchment basins)	R
	Forest area/ 10 year	I
	Ratio of reforested area/ deforested area/ year	R
Rainfed land		
	Rate of farms of less than 5 ha in area	P
	UFS (Useful Farm Space) per rural inhabitant	P
	Portion of grain crops in USF	S
	Portion of fallow land in UFS	S
	Portion of cover crop area/ Total mechanised area	R
	Crop rotation structure (UFS structure)	R
	Plantation area	R
	Agricultural development budget allotted to the rainfed land zone	R
	Area grown in the framework of the national olive growing plan	R
	Area grown under the fruit tree DRS (soil protection and restoration) scheme	R
	Evolution of the yields of the main crops and tree plantations	S

	Average annual rainfall	S
Irrigated land		
	Rate of exploitation of available water resources	P
	Sale price of water/ Cost price of water	P
	Portion of areas of high water consuming crops	P
	Quantity of fertilisers and pesticides used	P
	Number of dried up wells	S
	Area affected by salinity	I
	Crop rotation structure	S
	Portion of area of irrigated zones	R
	Developed areas	R
	Number of AUEA	R
	Portion of the area affected by salinity/ Total irrigated area	I
	Evolution of yield of the major irrigated crops	I
	Water volume consumed by irrigation	P
	Production value of agricultural land/ PIBA	S
	Portion of areas of little water consuming crops (drought-resistant)	R
Rangelands		
	Population of small ruminants	P
	Land area cleared	P
	Livestock load per available fodder unit	P
	Area of degraded land	P
	Vegetation Index (NDVI)	S
	Portion of developed rangeland	R
	Number of equipped water points	R
	Number of operating pastoral organisations	R
Oases		
	Area affected by sand encroachment	S
	Area affected by salinity	S
	Number of desiccated palm trees	S
	Number of seedlings distributed in the framework of the oases restructuring plan	R
	Area of stabilised dunes	R
	Portion of the area affected by the degradation factors	S

The Tunisian experience

The components of the monitoring-evaluation system and the typology of the monitoring-evaluation indicators of NAP/CD Tunisia are set in the following three classes:

- ✓ Indicators of the process of implementation of the NAP;
- ✓ Desertification indicators;
- ✓ Indicators of impact of the NAP.

The approach selected consisted in identifying the three key phases in establishing a performance chart for the monitoring of desertification:

- To draw up an issues table, i.e. a table where the major desertification-related issues are grouped;
- To identify indicators that inform about these various issues;
- To establish a performance chart on desertification monitoring.

Table 2: Synthetic list of the 22 indicators selected for monitoring-evaluation of desertification in Tunisia

- P = Pressure; S = State; R = Response; I = Impact

CCD Objectives	Specific Objectives of the Tunisian NAP	Indicators	Type of Indicator P-S-R-I*
Elimination of poverty	Sustainable rural development	Percentage of population living below the poverty threshold	S
		Total annual expenditure per person according to the environment (rural/ urban)	I
		Rural exodus situation	P
		Rate of contraceptive prevalence in rural and urban environment	S
Management of natural resources	Control over degradation of soils and of ecosystems	Farmland cover (occupancy) in Tunisia	S
		Farmland area/ Inhabitant	P
		Grain crop sown area / Steppes rangeland area in the Governorates of the Centre and of the South	P
		Grain crop sown area + tree plantations area/ Steppes rangeland area + rainfed farmland in the Governorates of the Centre and of the South	P
		Rate of steppes formations cover	S
		Biomass/ Vegetation index/ Albedo	S
		Rate of forestry formations cover	S
		Forest fires (area, number, A/N ratio)	P
		Rate of forest cover	S
		Budgets allocated to actions in the forestry sector and of Water & Soil Conservation	R
		Sustainable management of water and control over drought impacts	Rainfall map for crop year
	Rainfall for the months of September, October and November		S
	Water storage in dams as of 31 August/ Total storage capacity		S
	Index of exploitation of deep aquifers		R
	Rate of irrigated land equipped with water saving (efficiency) techniques with respect to total irrigated land		R
	Ratio of wastewater volume treated/ wastewater volume used		R
	Optimal functioning of wetlands	Area and distribution of wetlands	S
		Number and area of protected wetlands/ Number and area of total wetlands	R

— — — — —